

أبي المرحوم
محمود الطيحي

منه

٢٨
كتاب
١٨٢٥٩
٢-٢١
ما بعد الطبيعة

لهمنيار بن المرزبان و يليه
مراتب الموجودات للمؤلف المذكور

ويلى هذه أيضا

كتاب الخطابة لارسطاطاليس

— — — — —

اعتني بنشرها وتصحيحها

الافوكاتو عبد الجليل سعد

سكرتير وكيل مصلحة السكك الحديدية

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

بمطبعة كردستان العامية لصاحبها فرج الله زكي الكردي
بدرب المسقط بجمالية مصر الحمية سنة ١٣٢٩ هجرية

ما بعد الطبيعة

لهمنيار ابن المرزبان

ويليه

مراتب الموجودات للمؤلف المذكور

ويلي هذه أيضا

كتاب الخطابة لارسطاطاليس

اعتنى بنشرها وتصحيحها

الافوكاتو عبد الجليل سعد

سكرتير وكيل مصلحة السكك الحديدية

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

بمطبعة كردستان العالمية لصاحبها فرج الله زكي الكردي
بدرب المسقط بجمالية مصر المحمية سنة ١٣٢٩ هجرية

﴿ الرسالة الاولى ﴾

﴿ في موضوع علم ما بعد الطبيعة لهمنيار ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

موضوع العلم المعروف بما بعد الطبيعة الموجود بما هو موجود ومطالبه الامور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط وبعض هذه الامور له كالانواع مثل الجوهر والكم والكيف فان الموجود ينقسم اليها أولا وبعض هذه الامور له كالعوارض الخاصة مثل الواحد والكثير والقوة والفعل والكمي والجزئي والممكن والواجب وذلك انه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الاعراض والاستعداد لها ان يتخصص طبيعياً أو تعليمياً والنظر في المبادئ هو بحث عن لواحق هذا الموضوع لان الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه بل هو بالقياس الى طبيعة الموجود امر عارض له ومن اللواحق الخاصة به لانه ليس شيء اعم من الموجود فيلحق به غيره لحوقاً اولياً ولا أيضاً يحتاج الموجود الى ان يصير طبيعياً أو تعليمياً أو شيئاً آخر حتى يعرض له ان يكون مبدأ ثم المبدأ ليس مبدأ للوجود كله فلو كان مبدأ للوجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الوجود كله لا مبدأ له انما المبدأ للوجود المعلول

فالمبدأ هو مبدأ لبعض الوجود فلذلك يبحث عن السبب الاول الذي
 يفيض عنه كل وجود معلول بما هو وجود معلول وهو علم بأول
 الامور في الوجود وهو العلة الاولى وأول الامور في العموم وهو
 الوجود والواحد

﴿ الفصل الثاني ﴾

أولى الاشياء بأن تكون متصورة لانفسها الاشياء العامة للامور
 كلها كالموجود والشيء والواحد وغيرها * معنى الموجود ومعنى الشيء
 متصوران وهما معنيان فالموجود والمثبت والمحصل اسماء مترادفة على معنى
 واحد ولا شك في ان معناها قد حصل في نفس التأمل لها والشيء
 وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها فان لكل
 أمر حقيقة هو بها ما هو فلامثلث حقيقة انه مثلث والبياض حقيقة انه
 يياض وذلك هو الذي ربما سميناه الوجود الخاص ولم يرد به معنى
 الوجود الاثباتي فان لفظ الوجود يدل به أيضا على معان كثيرة منها
 الحقيقة التي عليها الشيء وكأنه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء

﴿ الفصل الثالث ﴾

فنقول أن لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ومعلوم أن حقيقة
 كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الاثبات وذلك لانك
 اذا قلت حقيقة كذا موجودة اما في الاعيان أو في النفس أو مطلقا

نعمها جميعا كان لهذا معنى محصل مفهوم ولو قلت أن حقيقة كذا حقيقة كذا وان حقيقة كذا حقيقة لكان حشوا من الكلام غير مفيد ولو قلت أن حقيقة كذا شيء لكان أيضا قولاً غير مفيد ما يجهل وأقل إفادة منه أن تقول أن الحقيقة شيء إلا أن تعني بالشيء الموجود وكأنك قلت أن حقيقة كذا حقيقة موجودة فالشيء يراد به ما ذكر ولا يفارق لزوم معنى الوجود إياه البتة بل معنى الموجود يلزمه دائماً لأن يكون اما موجوداً في الأعيان أو موجوداً في الوهم والعقل فإن لم يكن كذا لم يكن شيئاً ولم يصح الخبر عنه

❦ الفصل الرابع ❦

تقول انه وان لم يكن الموجود جنساً مقولاً بالتسوى على ما تحتاه فانه معني متفق فيه على التقديم والتأخير وأول ما يكون يكون للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده واذ هو معنى واحد على ما ذكرناه فتلحقه عوارض تخصه كما بينا ولذلك له علم واحد يتكفل به كما أن -ببيع ما هو صحيح علماً واحداً

❦ الفصل الخامس ❦

انهم حدوا الممكن والواجب والممتنع بمحدود أخذوا البعض منها من حد البعض فكان دوراً • وأولى الثلاثة بأن يتصور أولاً هو الواجب فان الواجب يدل على تأكيد الوجود والوجود أعرف من العدم لأن

الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما بالوجود * الواجب الوجود هو الموجب الذي متى فرض غير موجود لزم فيه محال والممكن الوجود هو الذي متى فرض غير موجود وموجودا لم يلزم منه المحال والواجب الوجود هو الضروري الوجود والممكن الوجود هو الذي لا ضرورة فيه بوجه لا في وجوده ولا في عدمه * الامور التي تدخل في الوجود تحتل في العقل الانقسام الى قسمين منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وهذا هو في حيز الامكان ومنها ما اذا اعتبر بذاته وجب وجوده فالواجب الوجود بذاته لاعلة له لانه ان كان له علة في وجوده كان وجوده بها فلم يكن واجب الوجود بذاته والممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده وعدمه بعلة وذلك انه لا يخلو اما يكون كل واحد من الوجود والعدم يحصل له عن غيره أو لا عن غيره فان كان عن غيره فالغير هو العلة وان كان لا يحصل عن غيره فاما ان يكفي فيه ماهيته على الافراد أو لا يكفي فيه ماهية فان كان يكفي ماهية لاي الامرين كان حتى يكون حاصلا فيكون ذلك الامر واجب الماهية لذاته وقد فرض غير واجب وان كان لا يكفي فيه ماهية بل أمر يضاف اليها فهو علته

﴿ الفصل السادس ﴾

نقل معني المتقدم والمتأخر الذي حقيقته ان كل ما كان أقرب من مبدأ محدود من زمان أو مكان كان متقدما وكلما كان أبعد متأخرا الى

أن جعلوا نفس المعنى كالمبدأ المحدود فجعل الفاضل والسابق متقدما
فما كان له فيه ما ليس للآخر وأما الآخر فليس له ما لذلك الاول
الذي جعل متقدما فان السابق في باب ماله ما ليس للتالي وما للتالي
فيه فهو للسابق وزيادة ثم نقل ذلك الى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس
الى الوجود فجعلوا للشيء الذي يكون له الوجود أولا والا لم يكن
الثاني والثاني لا يكون له الا وقد كان للاول وجوداً متقدماً على الآخر
مثل الواحد والكثير فانه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون
الكثرة موجودة ومن شرط الوجود للكثير أن يكون الواحد موجوداً
وليس في هذا أن يفيد الوجود للكثرة بل أنه يحتاج اليه حتى يفاد
للكثرة وجود ما ليس كثير الا منه ثم نقل بعد ذلك الى حصول
الوجود من جهة أخرى فانه ان كان شيئان وليس وجود أحدهما من
الآخر بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث لسكن وجود الثاني
من هذا الاول فلزم الاول وجوب الوجود الذي ليس له من ذاته
بل له من ذاته الامكان على تجويز أن يكون ذلك الاول معها وجد
لزم وجوده أن يكون غلة لوجوب وجود هذا الثاني فان الاول يكون
متقدما بالوجود على الثاني مثاله تحريك اليد المفتاح وان كانا معا في الزمان
فاذا وجدت العلة وجب وجود المعلول فاذا وجود كل معلول واجب
مع وجود علته ووجود علته واجب عنه وجود المعلول وهما معا في الزمان
أو الدهن أو غير ذلك ولكن ليسا معا بالقياس الى حصول الوجود

وذلك لان وجود ذلك لم يحصل من هذا فذلك له حصول وجود
ليس من حصول وجود هذا ولهذا حصول وجود هو من حصول
وجود ذلك فذلك أقدم بالقياس الى حصول وجوده

﴿الفصل السابع﴾

كل ما ليس موجوداً ولا له قوة على ان يوجد فانه مستحيل
الوجود والشيء الذي هو ممكن ان يكون فهو ممكن ان لا يكون والا
كان واجبا ان يكون والممكن ان يكون لا يخلو اما ان يكون شيئاً اذا
وجد كان قائماً بنفسه حتي يكون امكان وجوده يمكنه ان يكون قائماً
مجرداً أو يكون اذا كان موجوداً وجد في غيره فان كان الممكن بمعنى
انه يمكن ان يكون شيئاً فان امكان وجوده أيضاً في ذلك الغير
فيجب ان يكون ذلك الغير موجوداً مع امكان وجوده وهو موضوعه
وان كان اذا كان قائماً بنفسه لافي غيره ولا من غيره بوجه من الوجوه
ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة مايقوم فيها أو يحتاج في أمر
ما اليها فيكون امكان وجوده ان كان له سابقاً عليه غير متعلق بمادة
دون مادة ولا جوهر دون جوهر اذ ذلك الشيء لا علاقة له مع شيء
فيكون امكان وجوده جوهرراً لانه شيء موجود بذاته بالجملة وان لم يكن
امكان وجوده حاصلًا كان غير ممكن الوجود متمتعاً واذ هو حاصل
موجود قائم بذاته كما فرض فهو موجود جوهرًا واذ هو جوهر فله

ماهية ليس بها من المضاف اذ كان الجوهر ليس بمضاف ، الذات بل
يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من امكان
وجوده الذي هو به مضاف وكلامنا في نفس امكان وجوده وعليه
حكمنا انه ليس في موضوع والآن فقد صار ايضا في موضوع هذا
خلف فاذن لا يجوز ان يكون لما يبق قائما بنفسه لافي موضوع ولا
من موضوع بوجه من الوجوه وجود بعدما لم يكن حتى يكون امكانه
سابقا عليه بل يجب ان يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون ذلك
واما اذا كان الشيء الذي يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شيء غيره
أو مع وجود شيء غيره فان امكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء
لا على ان ذلك الشيء بالقوة هو ولا ان فيه قوة ان يوجد هو منطبعاً
فيه بل على ان يوجد معه أو عند حال له

﴿ الفصل الثامن ﴾

الممكن ان يوجد قد سبقه امكان وجوده أو أنه ممكن الوجود
فلا يخلو امكان وجوده من ان يكون معنى معدوما أو معنى موجودا
ومحال ان يكون معنى معدوما والا فلم يسبقه امكان وجوده فهو
اذن معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم في موضوع أو قائم لافي
موضوع وكل ماهو قائم لافي موضوع فله وجود خاص لا يجب ان
يكون به مضافا وامكان الوجود انما هو ماهو بالاضافة الى ماهو امكان

وجود له فليس امكان الوجود جوهر الا في موضوع فهو اذن في موضوع
وعارض لموضوع

﴿ الفصل التاسع ﴾

الفاعل الذي يفعل وجوداً مثل نفسه فان المشهور أنه أولى
وأقوي في الطبيعة التي يفيدها من غيره وليس هذا المشهور بين ولا
حق من كل وجه ان يكون بما يفيد اولى من المستفيد اذا كان المعنى
في المعلول والعلّة مستويا في الشدة والنقص الا أنه يكون للعلّة بما هو علّة
التقدم الذاتي لا محالة في ذلك المعنى والتقدم الذي له في ذلك المعنى
غير موجود للثاني فيكون ذلك الاول اذا أخذ بحسب وجوده وأحواله
التي له من جهة وجوده أقدم من الآخر فيزول اذن مطلق المساواة
لان المساواة تبقى في الحد وهما من جهة ما لهما ذلك الحد متساويان
وليس أحدهما علّة ولا معلولاً وأما من جهة ان أحدهما علّة والآخر
معلول فواضح ان اعتبار وجود ذلك الحد لأحدهما أولى اذ كان له
أولاً من الثاني ولم يكن الثاني الا منه فظاهر من هذا ان هذا المعنى
اذا كان نفس الوجود لم يمكن ان يتساويا فيه البتة اذ كان يمكن ان
يساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود والآن فان
استحقاق الوجود هو من جنس الحد بعينه اذ قد أخذ هذا المعنى من نفس
الوجود فبين انه لا يمكن ان يساويه اذ كان المعنى نفس الوجود فمفيد
وجود الشيء من حيث هو وجود أولى بالوجود من الشيء

﴿ الفصل العاشر ﴾

الفاعل والمبدأ الذى ليس منفعله مشاركاله في النوع ولا في المادة وانما يشاركه بوجه ما في معنى الوجود ليس يمكن أن يعتبر فيه حال المعنى الذى له الوجود لانهما ليسا يشتركان فيه فيبقى فيه حال اعتبار الوجود نفسه في سائر تلك المتساوية والزائدة على المبدأ الفاعل اذا رجع الى حال اعتبار الوجود فان المبدأ الفاعل غير مساو له لان وجوده بنفسه ووجود المنفعل من حيث ذلك الانفعال مستفاد منه ثم الوجود بما هو موجود لا يختلف في الشدة والضعف ولا يقبل الاقل والانتقص وانما يختلف في ثلاثة أحكام وهي التقدم والتأخر والاستغناء والحاجة والوجوب والامكان فتصير العلة لهذه المعاني الثلاثة أولى بالوجود من المعلول فالعلة أحق من المعلول والوجود المطلق اذا جعل وجود شيء صار حقيقة فبين ان المبدأ المعطى للحقيقة المشارك فيها أولى بالحقيقة فاذا صح ان هاهنا مبدأ وهو المعطى لغيره الحقيقة صح انه الحق بذاته وصح ان العلم به هو العلم بالحق مطلقا

﴿ الفصل الحادى عشر ﴾

واجب الوجود لا يصح ان يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود فانه يلزم ان يكون ذلك الوجوب من الوجود يتعلق بتلك الماهية ولا يجب دونها فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب

الوجود بوجوده بشئ ليس هو فيكون واجب الوجود ليس بواجب الوجود لأن له سببا به يجب وهذا محال وليس هكذا حال الوجود المطلق غير مقيّد بالوجود الصرف الذي يلحق الماهية فلا ضير لو قال قائل ان ذلك الوجود معلول الماهية من هذه الجهة أو شيء آخر وذلك لان الوجود يجوز ان يكون معلولا بالوجود المطلق الذي للذات وان لا يكون معلولا فبقي ان يكون واجب الوجود بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود من دون تلك الماهية فلا ماهية لواجب الوجود غير ان واجب الوجود في هذه هي الانية

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

كون النفس مستعدة لقبول المعقولات غير كونها مستعدة لان يحصل لها الكمال ولان يستكمل جوهرها واستعدادها لقبول هذا الكمال هو في المادة لانه حادث والحادث متعلق بالمادة والتجربة دلت على أن هذا الاستعداد هو حصول الآثار في الخيال والوهم واما انها قابلة فلانها نفس وفي الحالة الاولى تسمى عقلا هيولانيا واذا استكملت تسمى عقلا بالفعل

﴿ تمت الرسالة ﴾

﴿ الرسالة الثانية ﴾

﴿ مراتب الوجودات لبهمنيار ﴾

{ بسم الله الرحمن الرحيم }

﴿ الفصل الاول ﴾

المفارقات أربع مراتب مختلفة الحقايق (ا) الموجود الذى لا سبب له وهو واحد (ب) العقول الفعالة وهى كثيرة بالنوع (ج) النفوس السمائية وهى كثيرة بالنوع (د) النفوس الانسانية وهى كثيرة بالاشخاص * الصفات العامة لها وهى أربع (ا) أنها ليست باجسام وهو معنى سلبي ولا يوجب ان لا تختلف حقايقها لاشتراكها في هذا السلب (ب) أنها لا تموت ولا تفسد والا وجب أن يكون فيها قوة الموت والفساد ولو جاز هذا لوجب أن تجتمع فيها قوة الوجود والفناء وفعلهما فكانت تكون موجودة ومعدومة معاً فينبى أن البسائط اذا صارت بالفعل لم تبق فيها القوة والامكان بل انما يصح ذلك في المركبات التى لها امكانان فيظل أحدهما عند كونها بالفعل . يبقى الآخر في المادة ثم لا متاع الفساد فى واجب الوجود بذاته بيان خاص وكذلك فى المادة الاولى بيان خاص آخر (ج) أنها تدرك ذواتها بعد أن تعلم أن ادراكها لذواتها مختلف بالانواع فان ادراكها لذواتها هو نفس

وجوداتها ووجوداتها مختلفة والاول يدرك ذاته ولوازم ذاته لا محالة
لأنه أن لم يدرك لوازم ذاته لكان ادراكه لذاته ناقصا وادراكه
للوازم ذاته هو ارادته (د) ان لكل منها سعادة فوق سعادة الملاسات
للمادة على أنها أيضا في المفارقات مختلفة متفاوتة ثم لكل منها صفات
خاصة مشروحة في الكتب (هـ) انها حية بذواتها أى وجودها حياتها

﴿ الفصل الثاني ﴾

البرهان على اثبات هذه المفارقات فمن هذه البراهين ما يتضمن
اثبات مفارق ومنها ما يثبت أولا به أمر ثم يبرهان ثان نعلم أن ذلك
الأمر مفارق البرهان على اثبات الموجود الذي لا سبب له وهذا
يحتاج الى برهان آخر في أنه مفارق لما كانت الممكنات واجبا فيها أن
تنتهى الى موجود لا سبب له والا كان يلزم اذا وضع طرفان وواسطة
وكان يوضع الطرف الاخير معلولا والاول علة أن يكون الاول أيضا
حكمه حكم الواسطة المحتاجة الى طرف ليس حكمه حكم الواسطة فما
كان يصح وجود ما حكمه حكم الواسطة سواء كانت عدة الواسطة
متناهية أو غير متناهية وجب أن يكون في الموجودات موجود لا سبب
له وذلك بعد أن توضع العلل موجودة معا اذ المعلول لا يصح أن
يوجد من دون العلة وان اتصل بوجوده فانه ان استغنى بعد وجوده
عن العلة صار واجب الوجود بذاته بعد أن كان ممكنا ومحتاجا الى

العلة والحدوث لا يفيد الوجود المعلول الواجبية بذاته فان الحدوث ايضا هذه صفته وبالجملة لا تأثير للفاعل في الحدوث أى في سبق العدم أى في كون مثل هذا الوجود مسبوق العدم بل هذا له من ذاته وماله من ذاته فلا سبب له والبرهان على أنه مفارق برهاتان (ا) لو كان جسما لكان له مادة وصورة فكانا سبيين لوجوده ومالا سبب له لا يجب بسبب (ب) انه لو كان جسما لكانت له ماهية ولو كانت له ماهية للزم ثلاث محالات الاولى أن المعدوم كان يلزمه الوجود أى كان سببا لوجود ذاته الثانية أن الموجود الذى لا سبب له يكون من لوازم تلك الماهية فيكون معلولا صادرا عنها الثالثة أن وجوب الوجود يكون متعلقا بتلك الماهية قائما فيها فكان وجوبه بها

﴿ الفصل الثالث اثبات العقول الفعالة ﴾

عليه خمسة براهين وتتضمن اثباتها ﴿ الاول ﴾ اللازم عن الاول يجب ان يكون احدى الذات لان الاول احدى الذات من كل جهة ومقتضى الواحد من كل جهة واحد ويجب ان يكون هذا الاحدى الذات امرا مفارقا وانما أقول من البراهين (ا) من المعلوم ان الاجسام والمفارقات كثيرة فلا يصح ان يكون الصادر عن الأول أولا صورة جسم أو مادة وذلك لان الصورة الجسمية تفعل بواسطة المادة الموجودة فيها لان وجود الصور الجسمية في المادة ولا يستغنى عنها

ومعبر فعل كل شيء وجوده فيكون مادة الجسم الاول علة لما بعدها
 من الصور والمواد والمفارقات ولكن ليس للمادة الا القبول (ب)
 الصورة الجسمية لا محالة تفعل بعد وجودها وتشخصها بالوضع
 ففعلها اذا وضعي ولو كانت سببا لوجود جسم آخر لكان واجب
 ان تكون أولا سببا لوجود مادته وصورته لكن ليس بين الصورة
 الجسمية وبينهما وضع فلا يصح ان تكون سببا لوجودها فلا يصح ان
 تكون سببا لما بعدها اعني الجسم والاستحالة في كونها سببا للمفارق
 أظهر (ج) الجسم مؤلف من مادة وصورة ولا الصورة مستغنية في
 وجودها عن المادة ولا المادة عن الصورة فلا بد من ثالث ليس بجسم
 وتؤدي هذه البراهين الي انه لو كان المعلول الاول غير مفارق لكانت
 الصورة الجسمية والمادة سببا لوجود الجسم والمفارق لكن هذا محال
 (الثاني) لو كان جسم فلكي سببا لوجود جسم محوي للزم ان يكون
 لعدم الخلا سبب والخلا محال وجوده والمحال لا سبب له فمعلوم من هذا ان
 لكل فلك مفارقا (الثالث) ان النفوس الانسانية مفارقة فعلتها يجب ان
 تكون مفارقة لان الجسم متأخر في درجة الوجود عن المفارقات فلو كانت
 صورة جسميته سببا لوجود مفارق لكانت تفيد وجودا فوق وجودها وأتم
 من وجودها فكان وجود مثل النفس الانسانية بغير سبب والصورة
 الجسمية لا تفيد وجودا أكمل من وجود ذاتها وصور المفارق أكمل من
 وجود ذاتها (الرابع) النفوس الانسانية مخرجا من القوة الى الفعل في

العلة والحدوث لا يفيد الوجود المعلول الواجبية بذاته فان الحدوث ايضا هذه صفته وبالجملة لا تأثير للفاعل في الحدوث أى فى سبق العدم أى فى كون مثل هذا الوجود مسبوق العدم بل هذا له من ذاته وماله من ذاته فلا سبب له والبرهان على أنه مفارق برهانان (ا) لو كان جسما لكان له مادة وصورة فكانا سبيين لوجوده ومالا سبب له لا يجب بسبب (ب) انه لو كان جسما لكانت له ماهية ولو كانت له ماهية للزم ثلاث محالات الاولى أن المعدوم كان يلزمه الوجود أى كان سببا لوجود ذاته الثانية أن الموجود الذى لا سبب له يكون من لوازم تلك الماهية فيكون معلولا صادرا عنها الثالثة أن وجوب الوجود يكون متعلقا بتلك الماهية قائما فيها فكان وجوبه بها

﴿ الفصل الثالث اثبات العقول الفعالة ﴾

عليه خمسة براهين وتتضمن اثباتها ﴿ الاول ﴾ اللازم عن الاول يجب ان يكون احدى الذات لان الاول احدى الذات من كل جهة ومقتضى الواحد من كل جهة واحد ويجب ان يكون هذا الاحدى الذات امرا مفارقا وانما أقول من البراهين (ا) من المعلوم ان الاجسام والمفارقات كثيرة فلا يصح ان يكون الصادر عن الأول أولا صورة جسم أو مادة وذلك لان الصورة الجسمية تفعل بواسطة المادة الموجودة فيها لان وجود الصور الجسمية فى المادة ولا يستغنى عنها

ومصدر فعل كل شئ وجوده فيكون مادة الجسم الاول علة لما بعدها
من الصور والمواد والمفارقات ولكن ليس للمادة الا القبول (ب)
الصورة الجسمية لا محالة تفعل بعد وجودها وتشخصها بالوضع
ففعلا اذا وضعي ولو كانت سببا لوجود جسم آخر لكان وجب
ن تكون أولا سببا لوجود مادته وصورته لكن ليس بين الصورة
الجسمية وبينهما وضع فلا يصح ان تكون سببا لوجودها فلا يصح ان
تكون سببا لما بعدها اعني الجسم والاستحالة في كونها سببا للمفارق
أظهر (ج) الجسم مؤلف من مادة وصورة ولا الصورة مستغنية في
وجودها عن المادة ولا المادة عن الصورة فلا بد من ثالث ليس بجسم
وتؤدي هذه البراهين الى انه لو كان المعلول الاول غير مفارق لكانت
الصورة الجسمية والمادة سببا لوجود الجسم والمفارق لكن هذا محال
(الثاني) لو كان جسم فلن يكون سببا لوجود جسم محوي للزم ان يكون
لعدم الخلا سبب والخلا محال وجوده والمحال لا سبب له فمعلوم من هذا ان
لكل فلك مفارقا (الثالث) ان النفوس الانسانية مفارقة فعلتها يجب ان
تكون مفارقة لان الجسم متأخر في درجة الوجود عن المفارقات فلو كانت
صورة جسميته سببا لوجود مفارق لكانت تفيد وجودا فوق وجودها وأتم
من وجودها فكان وجود مثل النفس الانسانية بغير سبب والصورة
الجسمية لا تفيد وجودا أكمل من وجود ذاتها وصور المفارق أكمل من
وجود ذاتها (الرابع) النفوس الانسانية مخرجا من القوة الى الفعل في

المعقولات عقل براهيمين (ا) الصورة المتخيلة والمحسوسة والمتوهمة
 وبالجملة الاجسام بالقوة معقولة فلا بد من أمر يجردها ويصيرها معقولة
 فلو كان ذلك الامر أيضا بالقوة معقولا لتسلسل فينتهي لا محالة الى
 معقول بذاته (ب) الصور الجسمانية تفعل بوضعها ولا وضع لها الى
 نفوسنا فلا يصح ان تخرج عقولنا من القوة الى الفعل (ج) مكمل
 عقولنا لا محالة يكون أتم وجوداً منها والمعقولات هي التي
 تكملها ففيدها عقل الفعل (الخامس) الحركة الدائمة لا بد لها من
 محرك مفارق

﴿ الفصل الرابع ﴾

اثبات النفوس السمائية بثلاثة براهيمين (ا) الحركة الطبيعية تصدر عنها عند
 حالة غير طبيعية فهي مؤدية الى حالة طبيعية أى سكون وذلك عند ارتفاع
 الحالة غير الطبيعية ولا يصح في الحركة المستديرة السكون (ب) الحركة
 الطبيعية تطلب أمراً تسكن عنده وذلك على أقرب الطرق فهي اذن مستقيمة
 (ج) الطبيعة لا تقتضي مهروباً عنه مطلوباً ولا تهرب عن مطلوبها
 والمستديرة بخلافها فهي اذن غير طبيعية فهي نسانية اختيارية
 ولا نها تختار جرياً فلا يصح ان تكون عقلاً صرفاً والا ما كان بعدم
 أجزاء الحركات وما كان يتعين حركة من دون أخرى فما كان يجب
 وجود ما لا يتعين فكان لا يوجد حركة

﴿ البرهان على أنها مفارقة ﴾

(أ) مطلوبها لا يصح أن يكون معينا والا كان يسكن عند موافاته فهو اذن كلى فهو اذن عقلى (ب) مطلوبها لا يصح أن يكون حسيا ولا من باب الشهوة والغضب والا كانت تسكن عند اصابته

﴿ الفصل الخامس ﴾

﴿ البرهان على اثبات النفوس الانسانية ﴾

الاجسام الحية يصدر عنها أفعال لا تصدر عن سائر الاجسام وهو لامر غير جسمى ولان الجسم المطلق لا وجود له فهذا الامر مقوم له فهو جوهر وليس سبيل هذه الاجسام سبيل المعاجين لان لها خصوصية وجود اذ لها نمو واغذاء وادراك وحركة من تلقائها

﴿ البرهان على أنها مفارقة ﴾

(أ) أنها تدرك المعقولات والمعقولات معاني مجردة عما سواها كاليابض لا كاليابض وكل مدرك فانه يحصل في المدرك وكل ما يحصل في جسم فانه يؤثر فيه مالا بد للجسم في وجوده منه مثل الشكل والوضع والمقدار فلو حصل معقول في جسم لكان يحصل له مقدار وشكل ووضع فكان يخرج عن أن يكون معقولا (ب) انها تشعر بذاتها ولو كانت موجودة في آلة لكانت لا تدرك ذاتها من دون أن

تدرك معها آلتها فكانت بينها وبين ذاتها وآلتها آلة وكان يتسلسل بل كل ما يدرك ذاته فذاته له وكل موجود في آلة فذاته لغير ذاته (ج) أنها تدرك الاضداد معا بحيث يمنع أن توجد على ذلك الوجه في المادة (د) وهو اقناعي أن المعقولات القوية لا تضعفها (هـ) وهو اقناعي أن العقل قد يقوى بعد الشيخوخة وإذا كانت مفارقة لم يجب أن تفسد بفساد المادة الموجبة لحدوثها المكثرة لعدتها المعينة لوجود نفس دون أخرى مثلها

﴿ البرهان على ان لها سعادة بعد المفارقة من جنس

سعادة المفارقات وان آتمها ما يكون للنفوس الفاضلة ﴾

فقد عرفت أنها بسيطة وانه يجب اذا وجب لها ما كان في قوتها ان تقبله من الكمالات ان لا يزول عنها بما بان في البرهان المتقدم من ان البسيط اذا خرج الى الفعل لم يبق فيه الامكان وهذا الكمال هو العقل بالفعل أعني الاستعداد التام للاتصال بالمفارق الباقي الثابت فهي تتصل بها بعد المفارقة والعقل الهولاني وان كان قدسيا فانه مستعد لان يصير عقلا بالفعل والعقل بالفعل آتم منه واذا كان العقل الهولاني قد يتصل بالمفارق من دون تعلم منه أعني من دون استعمال فكر أو خيال فلأن يتصل به العقل بالفعل بعد المفارقة أوجب وأولي

و بالجملة لا بد للنفس في ان يحصل لها العقل بالفعل من البدن فان
 العقل بالملكة يستفاد بالبدن لا محالة وكثير من الاوساط
 يقتض من الرصد والحس والذي يختص بهذا
 المكان انه لو كان العقل الهولاني باقيا
 مع العقل بالفعل لكانت النفس
 بشي واحد عالمه
 وجاهلة مما

تمت الرسالة

كتاب الخطابة

✽ لارسطاطاليس من قلم أبي الوليد بن رشد ✽

ان صناعة الخطابة تناسب صناعة الجدل وذلك ان كليهما يؤمان غاية واحدة وهي مخاطبة الغير وكل من تكلم في هذه الصناعة ممن تقدمنا فلم يتكلم في شئ يجري من هذه الصناعة مجرى الجزء الضرورى والامر الذى هو احرى ان يكون صناعيا وتلك هي الامور التي توقع التصديق الخطي وبخاصة المقاييس التي تسمي في هذه الصناعة الضمائر وهي عمود التصديق الكائن في هذه الصناعة فلو كان انما يوجد من أجزاء الخطابة الشئ الذى هو موجود الآن منها في بعض المدن لما كان لما تكلم هؤلاء فيه من الخطابة جدوى ولا منفعة * ورأى من رأى ان استعمال جميع الاشياء التي يراد تثبيتها بطريق الخطابة هو الصواب * وقد يجب ان تكون السنن هي التي تحدّد أن الامر جور أو عدل وتفوض ان الامر وجد من هذا الشخص أو لم يوجد الى الحكم * وبالجملة فنفوض اليهم الامور اليسيرة وذلك لشيين أما أولا

فانه قلما يوجد حاكم يقدر ان يميز الامور على كنهها فيضع ان هذا الامر جور وهذا عدل الا في الاقل من الزمان وأكثر الحكماء الموجودين في المدن في أكثر الزمان ليس لهم هذه القدرة. وأما ثانياً فلأن الوقوف على ان الشيء عدل أو جور يحتاج واضع السنن فيه الى زمان طويل وذلك لا يمكن في الزمان اليسير الذي يقع فيه التناظر في الشيء بين يدي الحكماء. وإذا كان الامر كذلك فمعلوم ان هؤلاء الذين تكلموا في الاشياء التي من خارج أعنى في صدور الخطب وفي الاقتصاص وفي الانفعالات وما يجري هذا المجرى لم يتكلموا في شيء يجري من الخطابة مجرى الجزء وإنما تكلموا في أشياء تجرى مجرى اللواحق ومن أجل انه معلوم ان الاشياء المنسوبة الى هذه الصناعة إنما يقصد بها التصديق والاعتراف من المخاطب بالشيء الذي فيه الدعوى وللخطابة منفعتان (أحدهما) ان بها يحث المدنيين على الاعمال الفاضلة (والثانية) انه ليس كل صنف من أصناف الناس ينبغي ان يستعمل معهم البرهان في الاشياء النظرية التي يراد منهم اعتقادها وليس واجباً ان نرى انه قبيح بالانسان ان يعجز عن ان يضر يديه ولا نرى انه قبيح ان يعجز عن ان يضر بلسانه الذي المضرة به مضرة خاصة بالانسان. فهذه الصناعة التي ذكرنا منافعها والخطابة هي قوة تتكلف الاقتناع الممكن في كل واحد من الاشياء المفردة وليس كما ظن الذين ذكرنا أنهم تكلموا في الخطابة ان الفضيلة والاناة إنما هي نافعة في

باب الانفعال فقط * ومقدمات القياسات الخطبية قد تكون ضرورية
وذلك في الاقل وتكون ممكنة وذلك في الاكثر وكما يوجد الاستقراء
والقياس في صناعة الجدل والبرهان كذلك يوجد المثال في الخطابة
وقد يجب ان يفعل هاهنا في هذه الاشياء مثل ما فعل في كتاب الجدل
وكما كان القول أكثر عموما كان أكثر موثاقاة وتأثيا لان يستعمل
في أشياء كثيرة وكما كان أقل عموما كان أخرى ان يكون جزءا من
صناعة مخصوصة * ولما كانت هذه الصناعة قياسية فمعلوم انه يجب ان
تكون فيها مقدمات من الضرورة الداعية لهذه الاشياء ومقدار الحاجة
اليها يقف الخطيب على ما يحتاج ان يشير به في واحد واحد من هذه
الاشياء واجناس القول الخطبي ثلاثة مشوري ومشاجري وتثبتي وغاية
الاول النافع والضار * وغاية الثاني الجور والعدل * وغاية الثالث الفضيلة
والرذيلة والامور التي يشير بها الخطيب * منها ما يشير به على أهل مدينة
بأسرهم * ومنها ما يشير به على واحد من أهل تلك المدينة أو جماعة * فأما
الاشياء التي تكون فيها المشورة في الامور العظام من أمور المدن فهي قريبة
من ان تكون خمسة (أحدها) الاشارة بالعدة المدخرة من الاموال للمدينة
(والثاني) الاشارة بالحرب أو السلم (الثالث) الاشارة بحفظ البلد مما يرد عليه
من خارج (الرابع) الاشارة بما يدخل في البلد ويخرج عنه (والخامس)
الاشارة بالتزام السنن * والذي يشير بالعدة يحتاج ان يعرف ثلاثة أمور
(أحدها) غلات المدينة ماهي كيان تقص من الفاضل منها للعدة شئ *

مشار بالزيادة فيها (والثاني) ان يعرف نفقات أهل المدينة كلها (والثالث)
 ان يعرف أصناف الناس الذين في المدينة فان كان فيها انسان بطل
 أو عاطل اشار بتدحيته من البلد وان كان هنالك عظيم من النفقات في غير
 الجميل أو غير الضروري اشار باخذ ذلك الفضل من المال منه فانه ليس
 يكون الغناء بالزيادة في المال بل وبالتقصان من النفقة وأما المشير بالحرب
 أو السلم فانه يحتاج ان يعرف قوة من يحارب ومقدار الامر الذي ينال
 بالحاربة وحال المدينة في وثاقها وحصانها وضعف أهلها وقوتهم وان يعرف
 شيئا من الحروب المتقدمة ليصف لهم كيف يحاربوا ان اشار عليهم بالحرب أو
 يعرفهم بما في الحرب من مكروه ان اشار بترك الحرب * وقد يحتاج أن
 يعرف ليس حال أهل مدينة فقط بل وحال من في تخومه وثورته
 أعني كيف حالهم في هذه الاشياء وحالهم مع عدوهم في الظفر به
 والعجز عنه فانه يأخذ من ههنا مقدمات نافعة في الاشارة عليهم بالحرب
 أو السلم ويحتاج مع هذا أن يعرف الحروب الجميلة من الحروب الجائرة
 وان يعلم حال الاجناد هل هم متشابهون في القوة والشجاعة والراى
 واجادة ما فوض الى صنف صنف منهم من القيام بجزء جزء من اجزاء
 الحرب أعني أن يكونوا في ذلك متشابهين فانه ربما كثروا وتناسلوا
 حتى يكون فيهم من لا يصلح للحرب أو للجزء من الحرب الذي فوض
 اليه القيام به * وقد ينبغي مع ذلك أن يكون ناظرا ليس فيما أفضت اليه
 محاربتهم فقط بل وفيما أفضت اليه حروب سائر الناس من المتقدمين

المشابهين لهم فان الشبيه يحكم منه على الشبيه أعنى انه ان كان أفضت الحروب الشبيهة بحربهم الى مكروه أن يشير بالسلم وان كانت أفضت الى الظفر أن يشير بالحرب * وأما حفظ البلاد فانه يحتاج المشير بالحفظ أن يعرف كيف تحفظ البلاد وما مقدار الحفظ المحتاج اليه في طارئ طارئ * وكما أنواع الحفظ * ويعرف مع هذا المواضع التي يكون حفظها بالرجال وهي التي تسمى بالمساح فان كان الحفظ لتلك المواضع قليلا زاد فيهم وان كان فيهم من لا يصلح للحفظ نحاه كمن ليس يقصد وقصد الحمامة عن المدينة بل يقصد قصد نفسه وينبغي له أن يحفظ أكثر من تلك المواضع الخفية أعنى التي المنفعة بحفظها أكثر فمن عرف هذا فقد يمكنه أن يشير بالحفظ وأن يكون خبيرا بالبلاد التي يشير بحفظها * وأما الإشارة بالقوت وسائر الاشياء الضرورية التي تحتاجها المدينة فانه يحتاج المشير فيه أن يعرف مقدارها وكما يكفي المدينة منها وكما الحاضر الموجود في المدينة من ذلك وهل أدخل الكافي من ذلك في المدينة واحرز أم لم يدخل * وما الاشياء التي ينبغي أن تخرج من المدينة وهو الفاضل عن أهل المدينة * وما الاشياء التي ينبغي أن تدخل وهو ما قصر عن الضروري لتكون مشورته وما يعهد به على حسب ذلك فانه قد يحتاج المرء أن يحفظ أهل مدينته لأمرين (أحدهما) لئلا يكون ذوي الفضائل (والثاني) لئلا يكون ذوي المال الذين هم من أجل ذوي الفضائل * والحافظ للمدن يحتاج بالجملة أن يكون عارفا بجميع هذه الأنواع

الخمسة * وأما النظر في وضع السنن والاشارة بها فليس ييسر في أمر المدن فان المدن انما تسلم ويلتئم وجودها بالسنن وليس يؤول الامر في هذه السياسة أعنى سياسة الحرية الى سياسة الاخساء من قبل استرخاء السنن ولينها وان كان ذلك هو الاكثر بل ومن قبل الافراط فان كثيرا من الاشياء اذا أفرطت بطل وجودها كما يبطل وجودها من قبل الضعف والتقصير * ومثال ذلك ان الفطس اذا أفرط وتفاقم كان قريبا من ان يظن انه ليس هنالك انف واذا كان غير مغرط قرب من الاعتدال ويحتاج مع ذلك ان يعرف السنن التي وضعها كثير من الناس فانتفعوا بها * فهذه هي الامور العظمى التي بها يشير المشيرون على أهل المدن والذين تكلموا في هذه الصناعة فلم يتكلموا من هذه الاشياء الا فيما يجري مجرى الامور السككية مثل انهم قالوا ينبغي للخطيب ان يعظم الشئ الصغير اذا أراد تفخيمه ويصغر الشئ الكبير اذا اراد تهوينه وينبغي له ان لا يأذن في الاشياء التي تفسد صلاح الحال وفي الاشياء التي تعوق عن صلاح الحال أو تتجاوز صلاح الحال الى ضده ولم يقولوا ما هي الاشياء التي بها يعظم الشئ أو يصغر ولا ما هي الاشياء التي توجب انتلال صلاح الحال أو تعوقه أو تتجاوزته الى ضده * فاما صلاح الحال فهو حسن الفعل مع فضيلة وطول من العمر وحياة لذينة مع السلامة والسعة في المال مع حرية بشرط ان يكون الانسان متمتعا أى ملتذلا حافظا للبال فقط أو منميا * ومن الامور النافعة في اليسار والفاعلة

له الاشجار المثمرة والغلات من كل شيء * والذيد من هذه هو ما ينبغي
 بغير تعب ولا نفقة * واما فضيلة الجسد فالصحة وذلك ان يكونوا عاريين
 من الاسقام البتة وان يستعملوا أبدانهم لان من لا يستعمل صحته
 فليس تعبط نفسه بالصحة * واما الحسن فانه مختلف باختلاف اصناف
 الانسان فحسن الغلمان وجمالهم هو ان تكون أبدانهم وخلقتهم بهيئة
 يعسر بها قبولهم الآلام والانفعال ولذلك كان الناس يرون فيمن
 كان مهينا نحو الخمس المزاوالات انه جميل لانه مهيا بها نحو الخفة والغلبة
 واما البطش فانه قوة يحرك المرء بها غيره كيف شاء * واما فضيلة الضخامة
 فهو ان يفوت كثيرا من الناس ويجاوزهم في الطول والعرض والعمق
 وتكون مع ضخامته حركاته غير متكلفة لجودة هذه الفضيلة * واما الهيئة
 التي تسمى بالجهادية فانها مركبة من الضخامة والجلد والخفة * واما الشيخوخة
 الصالحة فانها دوام الكبر مع البراءة من الحزن * وأما كثرة الخلطة وصلاح
 حال الانسان بالاخوان فذلك أيضا غير خفي * واما صلاح الجد فهو
 ان يكون الاتفاق لانسان ماعلة لوجود الخير له والفضائل وان كانت
 غايات فهي أيضا خيرات في أنفسها ونافعة في الخير وقد ينبغي ان
 نخبر عن كل واحد من هذه وكيف هي خير في أنفسها وكيف هي فاعلة
 للخير ومن النافعات بذاتها الملكات الطبيعية التي يكون الانسان بها مستعدا
 لاشياء حسنة مثل الذكاء والحفظ والتعلم وخفة الحركات والعلوم والصنائع
 والسير المحموده * فهذه هي الخيرات التي يعترف بها ويجتمع على انها

خيرات ونافعات * ومن الاصطناعات النافعة والافعال التي يعظم قدرها
 عند المستطعم اليهم ان يختار الانسان انسانا عظيم القدر من جنس
 مامن الناس له أيضا عدو عظيم القدر في جنس آخر من الناس فيفعل
 بعدو ذلك الانسان الشر و باصدقائه الخير مثل ما عرض لا وميروش
 مع اليونانيين وأعدائهم فانه قصد الى عظيم من عظماء اليونانيين في القديم
 فخصه بالمدح وأصدقائه من اليونانيين وخص عدوا له عظيما بالهجو هو
 وقومه المعادين اليونانيين في حروب وقعت بينهما فكان رب النعمة
 العظيمة بذلك عند اليونانيين وعظموه كل التعظيم حتى اعتمدوا فيه
 انه كان رجلا الهيا وانه كان المعلم الاول لجميع اليونانيين فمن هذه الوجوه
 يأخذ الخطيب المقدمات التي منها يقنع أن الشيء نافع أو غير نافع وتستبين
 ان الشيء الذي هو مبدأ ليس يلزم ان يكون أعظم من الشيء الذي هو
 له مبدأ وذلك ان الارادة مبتدأ الخير وفعل الخير أعظم من ارادة الخير
 والذي يحكم به الكل من الجمهور أو الاكثر أو ذوى الالباب والاختيار
 الصالحين انه خير وأفضل فهو أفضل باطلاق وفي نفسه اذا كان حكمهم
 في الاشياء بحسب فطرهم وكانوا ذوى لب لا بحسب ما استفادوه من
 الآراء من خارج وما اختاره الكل آثر مما لا يختاره الكل من الجمهور
 وما اختاره أيضا كثير من الناس آثر مما يختاره القليل من الناس وما اختاره
 أيضا الحكام الاول أعني الذين لا يأخذون الاحكام من غيرهم
 الشراع أفضل مما لم يختاروه * والفضلاء الابرار الذين جرت العادة ان

له الاشجار المثمرة والغلات من كل شيء * واللاذيد من هذه هو ما ينبغي
 بغير تعب ولا نفقة * واما فضيلة الجسد فالصحة وذلك ان يكونوا عاريين
 من الاسقام البتة وان يستعملوا أبدانهم لان من لا يستعمل صحته
 فليس تعبط نفسه بالصحة * واما الحسن فانه مختلف باختلاف اصناف
 الانسان فحسن الغلمان وجمالهم هو ان تكون أبدانهم وخلقهم بهيئة
 يعسر بها قبولهم الآلام والانفعال ولذلك كان الناس يرون فيمن
 كان مهينا نحو الخمس المزاوالات انه جميل لانه مهيا بها نحو الخفة والغلبة
 واما البطش فانه قوة يحرك المرء بها غيره كيف شاء * واما فضيلة الضخامة
 فهو ان يفوت كثيرا من الناس ويجاوزهم في الطول والعرض والعمق
 وتكون مع ضخامته حركاته غير متكلفة لجودة هذه الفضيلة * واما الهيئة
 التي تسمى بالجهادية فانها مركبة من الضخامة والجلد والخفة * واما الشيخوخة
 الصالحة فانها دوام الكبر مع البراءة من الحزن * وأما كثرة الخلطة وصلاح
 حال الانسان بالاخوان فذلك أيضا غير خفي * واما صلاح الجد فهو
 ان يكون الاتفاق لانسان ماعلة لوجود الخير له والفضائل وان كانت
 غايات فهي أيضا خيرات في أنفسها ونافعة في الخير وقد ينبغي ان
 نخبر عن كل واحد من هذه وكيف هي خير في أنفسها وكيف هي فاعلة
 للخير ومن النافعات بذاتها الملكات الطبيعية التي يكون الانسان بها مستعدا
 لاشياء حسنة مثل الذكاء والحفظ والتعلم وخفة الحركات والعلوم والصنائع
 والسير المحموده * فهذه هي الخيرات التي يعترف بها ويجتمع على انها

خيرات ونافعات * ومن الاصطناعات النافعة والافعال التي يعظم قدرها
 عند المستنعم اليهم ان يختار الانسان انسانا عظيم القدر من جنس
 ما من الناس له أيضا عدو عظيم القدر في جنس آخر من الناس فيفعل
 بعدو ذلك الانسان الشر و باصدقائه الخير مثل ما عرض لا وميروش
 مع اليونانيين وأعدائهم فانه قصد الى عظيم من عظماء اليونانيين في القديم
 فخصه بالمدح وأصدقائه من اليونانيين وخص عدوا له عظيما بالهجو هو
 وقومه المعادين اليونانيين في حروب وقعت بينهما فكان رب النعمة
 العظيمة بذلك عند اليونانيين وعظموه كل التعظيم حتى اعتقدوا فيه
 انه كان رجلا الهيا وانه كان المعلم الاول لجميع اليونانيين فمن هذه الوجوه
 يأخذ الخطيب المقدمات التي منها يقنع أن الشيء نافع أو غير نافع وتستبين
 ان الشيء الذي هو مبدأ ليس يلزم ان يكون أعظم من الشيء الذي هو
 له مبدأ وذلك ان الارادة مبتدأ الخير وفعل الخير أعظم من ارادة الخير
 والذي يحكم به الكل من الجمهور أو الاكثر أو ذوى الالباب والاختيار
 الصالحين انه خير وأفضل فهو أفضل باطلاق وفي نفسه اذا كان حكمهم
 في الاشياء بحسب فطرهم وكانوا ذوى لب لا بحسب ما استفادوه من
 الآراء من خارج وما اختاره الكل آثر مما لا يختاره الكل من الجمهور
 وما اختاره أيضا كثير من الناس آثر مما يختاره القليل من الناس وما اختاره
 أيضا الحكام الاول أعني الذين لا يأخذون الاحكام من غيرهم وهم
 الشراع أفضل مما لم يختاروه * والفضلاء البرار الذين جرت العادة ان

يأخذ عنهم الجميع أو الاكثر فحكمهم أفضل ومن الصنف المقبول القول من الناس جدا جدا الصنف الذين كراماتهم أعظم لان الكرامة لما كانت مكافأة الفضيلة كان المرأ كلما عظمت كرامته ظن به أنه قد عظمت فضيلته والصنف من الناس الذين نالتهم المضرة العظيمة والشقاء الكبير لمكان الفضائل هم أيضا مقبولوا القول جدا جدا بمنزلة سنقراط وغيره وقسمة الشيء الى جزئياته يخيل في الشيء أنه أعظم ولذلك لما أراد أو ميروش الشاعر ان يعظم الشر الذي لحق المدينة أخذ بدله جزئياته فذكر قتل الاولاد والنوح عليهم وحرق المدينة الخ وكذلك الترتيب قد يخيل في الشيء أنه أعظم وهو عكس هذا ولما كانت الاشياء الاعسر وجودا في نفسها والاقل وجودا يظن بها انها أفضل كانت الاشياء الكثيرة الوجود في نفسها والسهلة الوجود قد ترى عظيمة اذا وجدت في الموضع التي يقل وجودها وفي الازمنة التي يقل وجودها فيها أيضا وفي الاسنان من الناس التي يقل وجودها فيها وحده الاشياء التي يعتمد بها المدح انها التي اذا فعات بجهل أو بغلط لم تمدح أصلا والتي يعتمد بها الحقيقة هي الاشياء التي كيف ما فعلت فقد حصلت على التمام ولذلك كان حسن قبول الشيء الجميل أثر من فعل الشيء الجميل واأثر فعله لنفسه وان لم يعلم به أحد أثر مما لا يختار الا من من جهة ما يعلم كالحال في الصحة والجمال والنافعة في أشياء كثيرة فهي أنفع والكلام في هذه الاشياء كلها هنا ليس هو على جهة التصحيح

وانما الكلام فيها بالقدر الذي يحتاج الخطيب من ذلك وهذه هي الاشياء التي يثبت بها أن الشيء أنفع أو أضر. وأما الاشياء التي يكون بها الاذن والمنع فقد قيل فيها قبل هذا بما فيه كفاية لكن أهم وأعظم ما فيها هو القول في الاشياء التي بها يقدر على جودة الاقناع في السنن والاشارة بالسنن التي لا يوجد أنفع منها وذلك يتأتى بمعرفة أنواع السياسات والاخلاق. والسياسات بالجملة أربع. السياسة الجماعية. وسياسة الخمسة. وسياسة التسلط. وسياسة الوحدة. وهي الكرامية. فاما الجماعية فهي التي تكون الرياسة فيها بالاتفاق والبخت لا عن استيهال. وأما خمسة الرياسة فهي التي يتسلط فيها المتسلطون على المدنيين باداء الاتاوة والتغريم لا على جهة أن تكون نفقة للحما والحفظة ولا عده للمدينة على ما عليه الامر في السياسات الاخرى بل على جهة أن تحصل الثروة للرئيس الاول. فان جعل لهم حظا من الثروة كانت رياسة الثروة وان لم يجعل لهم حظا من الثروة كانت رياسة التغاب وكانوا بمنزلة العبيد للرئيس الاول. وأما جودة التسلط فهو التسلط الذي يكون على طريق الادب والاعتداء بما توجبه السنة. وهذا التسلط صنفان رياسة الملك وهي المدينة التي تكون اراؤها وأفعالها بحسب ما توجبه العلوم النظرية (والثانية) رئاسة الاخيار وهي التي تكون أفعالها فاضلة فقط وهذه تعرف بالامامية. ويقال انها كانت موجودة في الفرس الاول فيما حكاه أبو نصر. وأما وحدانية التسلط فهي الرياسة التي يجب الملك أن يتوحد

فبها بالكرامة الرياسية والا ينقصه منها شيء بان يشاركه فيها غيره وذلك يفيد مدنية الاختيار * واذا كانت أصناف السياسات معلومة عندنا فهو بين انا نستطيع أن نعرف الاخلاق والسنن التي تؤدي الى غاية كل واحدة من هذه السياسات وأن نعتمد في انفسنا التخلق بتلك الاخلاق والتمسك بالصنف من السنن التي نروم الاقتناع فيها فانه انما تكون الاقاويل التي يبحث بها على السنن مقنعة اذا كان المشيرون بها ذوي صلاح وحسن فعل * وأما بعد هذا فنحن قائلون في الفضيلة والنقيصة والجميل والقبيح لان هذه هي التي يمدح بها وينذم * ومن أجل أنه يعرض كثيرا أن يمدح الناس والروحانيون بالفضيلة وباشياء غير الفضيلة وليس يعرض هذا في مدح هؤلاء فقط بل وفي مدح الاشياء المتنفسة وغير المتنفسة * والجميل هو الذي يختار من أجل نفسه وهو ممدوح وخير ولذيذ من جهة أنه خير والفضيلة هي ملكة مقدرة لكل فعل هو خير من جهة ذلك التقدير أو يظن به أنه خير * وأما اجزاء الفضيلة فالبر أي العدل العام والشجاعة والمروءة والعفة وكبر الهمة والحلم والسخاء واللب والحكمة وسائر الاشياء التي يمدح بها مما عدا الفضيلة فليس يعسر الوقوف عليها وفعل الاشياء التي هي خيرات على الاطلاق كذلك مما يمدح به ولذلك كان التعصب للاشياء التي تكسب المجد والمحاماة عنها قد يجعل المتعصب لها والمحامى عنها من أهل الفضائل التي لا تحصل للانسان الا بمجاهدة كبيرة للطبيعة مثل العفاف والشجاعة

وغيرهما والانعام على الغير اذا لم يستفد المنعم منه شيئا هو مما يمدح به
 ومن السرف أن لا يحتاج الانسان الى آخرين بل يكون مكتفيا بنفسه
 وقد ينبغي أن نأخذ في المدح والذم الامور القرينة من الفضائل والنقائص
 وهي النقائص التي قد توجد عنها أفعال الفضيلة أو الفضائل التي قد
 توجد عنها أفعال النقائص * ومثال النقائص التي توجد عنها أفعال الفضائل
 فتوهم أنها فضائل العي الذي قد يكون عنه أفعال الحليم فتوهم به أنه
 حليم والبله الذي قد توجد عنه أفعال ذوى السمات فتوهم بذلك أنه
 ذو سمات * ومثال ما يوهم به أنه نقيصة وليس بنقيصة ما يعرض للكبير
 المهمة من أن يتجافى عن الامور اليسيرة فيظن به أنه يغايط وينخدع
 وقد ينبغي أن يكون المدح بحضرة الذين يحبون الممدوح ومن المدح
 بالاشياء التي من خارج مدح الالباء وذكر ما أثرهم ومدح المرء بما
 تسمو اليه همته من المراتب وانما يكون المدح على الحقيقة بالافعال التي
 تكون عن المشيئة والاختيار * وجودة البخت التي قيل انها السعادة على
 ما يراه الجمهور هي وسائر الاشياء الاتفاقية التي يمدح بها واحدة في
 الجنس وليست هي والفضائل واحدة بالجنس بل كما أن صلاح الحال
 جنس للفضيلة أعنى محيطا بها كذلك ما يحدث بالاتفاق جنس يحيط
 بالسعادة وهذان الجنسان يدخلان جميعا في باب المدح وفي باب
 المشورة * وينبغي أن يستعمل في المدح الاشياء التي يكون بها تعظيم

الشيء وتنميته وهو أن يخيل في الشيء أنه بالقوة أشياء كثيرة وذلك
إذا قيل أنه أول من فعل هذا أو أنه وحده فعل هذا أو أنه نعل في
زمان يسير ما شأنه أن يفعل في زمان كثير فان هذه كلها انما تفيد عظم
الفعل والذين شأنهم أن يتشبهوا بالممدوحين الذين في الغاية وقيسوا
أنفسهم معهم دائماً فقد ينبغي أن يشبهوا بأولئك وأن

يجروا مجراهم في المدح وان لم يكونوا وصلوا

مراتبهم فان فضائلهم في نمو دائم

ومقايسة الانسان نفسه

مع غيره لا تصح

الامن الرجل

الفاضل

